

دعوة للتصدي لمحاولة نقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إلى القدس

السادة وسائل الإعلام، والصحفيون والإعلاميون المحترمون:

تحية طيبة وبعد:

لا يخفى عليكم اليوم حال مدينة القدس، وما تتعرض له من سياسات وإجراءات احتلالية تهويدية عبر التعدي على معالمها العربية والإسلامية والمسيحية، ومحاولة تهجير أهلها من الفلسطينيين بالتضييق عليهم، لا سيّما سحب هوياتهم ومنعهم من الإقامة فيها، ومنعهم من البناء، وإعادة ترميم المنازل ودور العبادة، ورفض إصدار التراخيص للمؤسسات التعليمية والطبية والخدمية، فيما تستمر سياسات العدو الصهيوني الرامية إلى تغيير الهوية العربية للمدينة المقدسة.

في ذات السياق، وبالتوازي مع تلك السياسات والانتهاكات؛ فإن حكومة الاحتلال المتطرفة بقيادة بنيامين نتانياهو، تسعى اليوم للضغط على الإدارة الأمريكية الجديدة، لاستصدار قرار رئاسي لنقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس.

إن نجاح حكومة الاحتلال الإسرائيلي في إستصدار ذلك القرار يُمثّل تهديداً خطيراً على مستقبل القضية الفلسطينية، لأنها تعني اصطفاً أمريكياً صريحاً - بما تمثله من قوة فاعلة في السياسة الدولية - لصالح ضمّ الاحتلال لمدينة القدس، كما تعني رفضاً لمفاعيل القرارات الدولية ذات الصلة وفي مقدمتها القرار الأممي 242، ومقدمة لقفز الصهاينة على حق الفلسطينيين في دولة عمادها مدينة القدس.

إننا في منتدى فلسطين الدولي للإعلام والاتصال (تواصل)، واستشعاراً منا لخطورة تلك الخطوة على القضية الفلسطينية وعلى أمتنا العربية والإسلامية، فإننا ندعو المؤسسات الإعلامية كافة، كما نحثّ الزملاء الكرام من الصحفيين والإعلاميين على أخذ موقف قوي وواضح، وبذل جهد نوعي ومكثف لمناهضة تلك الخطوة الصهيونياً أمريكية دفاعاً عن الحقوق الدينية، والسياسية، والمدنية، المكفولة للفلسطينيين بموجب الشرائع السماوية والقرارات الدولية ذات الصلة.

وفي هذا السياق، فإننا نتقدم من المؤسسات الصديقة، والزملاء الأعزاء بمجموعة من السياسات والمضامين الإعلامية، نقترح الأخذ بها، عند معالجة هذه القضية، إضافةً إلى ورقة حقائق ومعلومات حول الموضوع، مؤكدين تطلعنا إلى تعاون وتكاتف الجميع لدعم القضية الفلسطينية.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

الأمين العام
هشام قاسم



info@palmediaforum.org
palmediaforum.org



السياسات الإعلامية:

- ✓ التركيز على البعد العربي والإسلامي لمدينة القدس، بصفتها قضية تتجاوز في رميتها ومقامها حدود فلسطين.
- ✓ تشجيع الرأي العام، والأحزاب، والقوى والأطر الأهلية... على التحرك في جميع الاتجاهات دفاعاً عن القدس.
- ✓ توظيف خطابنا الإعلامي لدفع الأنظمة والحكومات العربية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، ولجنة القدس... لتحمل مسؤوليتها بالضغط على إدارة الرئيس ترامب للحيلولة دون إصدار قرار بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس.
- ✓ استخدام علاقاتنا الإعلامية المتنوعة، لتحريك القضية لدى النخب الأجنبية والصديقة، بوضعها أمام حساسية المسألة، وأهمية ضغطها على حكوماتها، لاستخدام نفوذها لوقف أي إجراءات أمريكية بهذا الشأن.
- ✓ اعتمادنا لسياسة إعلامية تصاعدية، كأولوية مرحلية استباقية، بصناعتنا للخبر ومقتضياته البرمجية... لخلق واقع إعلامي وشعبي ورسعي تفاعلي مع القدس.

مضامين الخطاب الإعلامي:

- ✓ التأكيد على أن القدس، جزء من عقيدتنا، ورمز من رموز حضارتنا وهويتنا، وأي مساس بها يُعد اعتداءً مباشراً على أمتنا العربية والإسلامية.
- ✓ إننا مسلمين ومسيحيين متحدين، في مواجهة تلك الخطوة، بما تمثله من اعتداء صارخ على حقوقنا الدينية، والإنسانية، والحضارية.
- ✓ أي خطوة أمريكية من هذا القبيل، تُعد انتهاكاً صارخاً للمواثيق والقرارات الدولية ذات الصلة، وانقلاباً فاضحاً على الأسس التي قامت عليها الأمم المتحدة والعلاقات الدولية.
- ✓ قيام واشنطن بهذا الأمر، سيزيد من تعقيدات المشهد الإقليمي، وسيُنتج مفاعيل سلبية في أكثر من اتجاه، ما سيُحتمل الولايات المتحدة النصيب الأكبر من المسؤولية.
- ✓ إن من مقتضيات العدالة والإنصاف، أن تُعيد واشنطن النظر في مواقفها المنحازة أصلاً للاحتلال وسياساته التهودية في مدينة القدس، بدلاً من تشجيعه على ارتكاب المزيد من الجرائم والانتهاكات ضد الشعب الفلسطيني، والمقدسات الإسلامية والمسيحية.
- ✓ إن القضية الفلسطينية تحتاج إلى جهد وتعاضد الجميع، لإنهاء آخر احتلال عنصري إحلالي، يمثل إهانة للعالم الحر.



حقائق ومعلومات حول نقل السفارة الأمريكية إلى القدس

توطئة:

مع إعلان الاحتلال الإسرائيلي عن إنشاء دولته على أرض فلسطين عام 1948، واغتصابه لأجزاء كبيرة من القدس (84,1% من مساحتها آنذاك)، دخلت هذه المدينة مرحلة جديدة من الصراع الديني والسياسي على حد سواء بين الفلسطينيين والعرب من جهة، والاحتلال الإسرائيلي وحلفائه من جهة أخرى.

فيما شكّلت حرب حزيران/يونيو عام 1967 نقطة تحول كبرى في هذا الصراع؛ فبعد استيلاء الاحتلال على الشطر الشرقي من مدينة القدس، برزت المطالبات اليهودية بالإعلان عن القدس "عاصمة موحدة وأبدية لدولة إسرائيل"، وهو ما أقرّه برلمان الاحتلال الـ "كنيست" عام 1980، في خطوة لا يعترف بها المجتمع الدولي ولا منظمة الأمم المتحدة.

ويعتبر النزاع القائم حول وضع القدس مسألةً محورية في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي؛ إذ يعتبرها الفلسطينيون عاصمة لدولتهم كما ورد في وثيقة "إعلان الاستقلال" (صادرة في الجزائر بتاريخ 15 تشرين أول/نوفمبر 1988)، كما تنادي السلطة الفلسطينية بالإعلان عن شرقي القدس المحتلة عاصمة للدولة الفلسطينية، في الوقت الذي يعتبرها الاحتلال عاصمته الموحدة ويتعامل معها على هذا الأساس.

وتعترف الأمم المتحدة بالشطر الشرقي من القدس كأرض محتلة تخضع لبنود معاهدة جنيف الرابعة، وترفض بذلك الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية عليه، كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي ترفض رسمياً، شأنها شأن باقي دول العالم، الاعتراف بالضم الإسرائيلي لشرقي القدس منذ عام 1967.

وعد ترامب:

منذ أواخر ستينات القرن الماضي، اتّسمت المواقف الأمريكية إزاء الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي بتقديم دعم كبير يضمن تفوّق دولة الاحتلال وتميزها في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بغض النظر عن هوية الرئيس الذي يدير البيت الأبيض.

وبعد فوز دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية (تشرين ثاني/نوفمبر 2016)، برزت مخاوف عديدة في الأوساط الفلسطينية، لا سيّما إزاء وعود الرئيس الأمريكي الجديد بإحداث تغييرات عميقة على سياسة بلاده فيما يتعلق ملف الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وذلك في أعقاب تصريحاته المتكرّرة حول عزمه نقل السفارة الأمريكية لدى الدولة العبرية من مقرّها الحالي في مدينة تل أبيب (وسط فلسطين المحتلة عام 1948) إلى مدينة القدس.



تصريحاته بشأن نقل السفارة بدأت في غمرة حملته الانتخابية، وتحديدًا بتاريخ 21 آذار/ مارس 2016؛ حيث تعهد ترامب في خطاب أمام "إيباك" وهي من أقوى جمعيات الضغط اليهودية على أعضاء الكونغرس الأمريكي، بنقل سفارة واشنطن إلى ما أسماها "عاصمة إسرائيل التاريخية"، وهو المطلب الذي ينادي به الكثير من المسؤولين الإسرائيليين الذين بدأوا يطالبون ترامب بتغيير الوضع القائم في مدينة القدس.

محطات:

- اعترفت الولايات المتحدة بـ "إسرائيل" عام 1948، لكنها لم تعترف بالقدس عاصمة لها عند إعلان الكيان الصهيوني ذلك عام 1950.
- في 23 تشرين أول/ أكتوبر 1995: صدر عن الكونغرس الأمريكي قانون عُرف باسم "قانون سفارة القدس لسنة 1995" والذي ينص على الشروع بتمويل عملية نقل السفارة الأمريكية من "تل أبيب" إلى القدس، على أن يتم ذلك في حدّ أقصى هو 31 أيار/ مايو 1999.
- أصدر الرئيس الأمريكي وقتها بيل كلينتون ثم خلفاؤه قراراً رئاسياً لوقف تنفيذ القانون كل 6 أشهر، ما سمح لهم بإبقاء السفارة الأمريكية في "تل أبيب" إذا بدا ذلك "لمصلحة الأمن القومي في الولايات المتحدة".
- امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على القرار رقم 478 الصادر عن مجلس الأمن الدولي عام 1980 بموافقة 14 دولة، وهو القرار الذي يُعدّ الضم الإسرائيلي للقدس مخالفاً للقانون الدولي.
- بعد قرار مجلس الأمن الدولي رقم 478 المشار له سابقاً، قامت 13 دولة أغلبها من أمريكا اللاتينية، بنقل سفاراتها من القدس إلى "تل أبيب".
- 25 أيلول/ سبتمبر 2016: المرشح الرئاسي الأمريكي دونالد ترامب: سأعترف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل.
- 30 أيلول/ سبتمبر 2016: البيت الأبيض يحذف كلمة "إسرائيل" الملاصقة لكلمة القدس، في خطاب تعزية أوباما ببيريز.
- 22 كانون ثاني/ يناير 2017: البيت الأبيض يعلن بدء مناقشة موضوع نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، واستعراض كل تداعياتها على مختلف الأصعدة.
- 23 كانون ثاني/ يناير 2017: البيت الأبيض: الرئيس الأمريكي دونالد ترمب لم يتخذ بعدُ قراراً بشأن نقل سفارة بلاده في "إسرائيل" من تل أبيب إلى القدس.



ترحيب إسرائيلي وتحذير فلسطيني وقلق دولي:

أثار وعد ترامب بهجة عارمة لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلية التي اعتبرت أن تنفيذه سيعدّ صفة قوية ليس للفلسطينيين فقط، بل لليسار الإسرائيلي الذي يرفض الاعتراف بالقدس كعاصمة موحدة للدولة العبرية. ودفعت تصريحات ترامب المتكررة حول نقل السفارة برئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو لوصف هذا التحول بـ"العظيم"، أما بلدية القدس الاحتلالية فاخترت كلمة "مذهل".

على صعيد آخر، حظي الوعد الأمريكي برفض فلسطيني على كافة المستويات الرسمية والشعبية والفصائلية، والتي رأت فيه محاولة لإشغال المنطقة، وخرقا للقرارات والمواثيق الدولية التي تعتبر شرقي القدس أرضا محتلة وترفض قرارات ضمّه للسيادة الإسرائيلية.

وتكمن خطورة هذا الأمر في أنه يعد بمثابة اعتراف نهائي بالقدس عاصمة للدولة العبرية، وهو ما من شأنه القضاء على عملية السلام، وترك آثار مدمرة على أمن المنطقة واستقرارها، بحسب ما يراه المستوى الفلسطيني الرسمي. وسبق للسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير (الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني)، أن أعربت مرارا، عن رفضها نقل السفارة الأمريكية إلى القدس؛ ذلك أن هذه الخطوة "ستقضي على أي أمل في التوصل إلى اتفاق سلام لحل الصراع"، بحسب تقديرهما.

كما أكدت السلطة الفلسطينية على عزمها تكثيف جهودها على الصعيد الدبلوماسي، بالتوازي مع الحراك الشعبي على الأرض، للضغط على الإدارة الأمريكية الجديدة وحملها على التراجع عن قرارها.

وعود نقل السفارة أمريكيا – ردود أفعال:

مسعى ترامب لم يحظَ بإشادة سلفه باراك أوباما الذي اعتبر أن نقل سفارة بلاده إلى القدس قد يؤدي إلى نتائج من شأنها "تفجير" الوضع، مبديا قلقه إزاء تراجع فرص حل الدولتين للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وقال أوباما في آخر مؤتمر صحفي له كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 19 كانون ثاني/يناير 2017، "عندما يتم اتخاذ خطوات أحادية مفاجئة تتعلق ببعض القضايا الجوهرية والحساسيات المتعلقة بأي جانب.. فإن ذلك قد يفجر الوضع".

وعود نقل السفارة عربياً ودولياً – ردود أفعال:

تسبب المسعى الأمريكي ببروز ملامح ردود أفعال دولية غاضبة، ففي الوقت الذي وصفت فيه الخارجية الفرنسية على لسان الوزير جان مارك إيرلوت (بتاريخ 15 كانون ثاني/يناير 2017)، اقتراح نقل السفارة الأمريكية إلى القدس بـ"استفزازي"، حذرت أوساط عربية من "عواقب وخيمة" تترتب على تنفيذ ترامب لوعوده، في حين تمتنع أخرى عن التعقيب على المسألة تقليلا من شأنها، على اعتبار أن ترامب لن يقدم على تنفيذ تهديداته التي لم تكن سوى جزءا من خطته لكسب السباق الانتخابي، بحسب بعض التقديرات. (نشير هنا إلى شح ردود الأفعال العربية والدولية

الصادرة فيما يتعلق بهذه القضية)



ملاحق:

القدس والدبلوماسية الأجنبية

في 30 تموز/ يوليو من عام 1980، سنّ الـ "كنيست" ما يعرف بـ "قانون القدس" الذي جعل الإعلانات الحكومية الإسرائيلية عن مكانة القدس كعاصمة الدولة العبرية وضم شطرها الشرقي إلى السيادة الإسرائيلية قانوناً أساسياً؛ أي مبدأً دستورياً.

وبعد هذا التاريخ، غادرت معظم السفارات الأجنبية مدينة القدس إلى مدن فلسطينية أخرى كتل أبيب، احتجاجاً على القانون؛ باستثناء السلفادور وكوستاريكا.

ومنذ ذلك الحين بقيت السفارة الأمريكية في تل أبيب؛ فلا يوجد لها في القدس سوى قنصلية يديرها الدبلوماسي دونالد بلوم، ولا تتعامل القنصلية مع الحكومة الإسرائيلية بل مع السلطة الفلسطينية، كما أنها تتلقى تعليماتها من وزارة الخارجية الأمريكية بواشنطن وليس من السفارة بتل أبيب، لمنع أي تلميح باعتراف أميركي بـ "القدس عاصمة لإسرائيل".

القدس في قرارات الأمم المتحدة

بعض القرارات المتعلقة بالقدس، والصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي التابعين لمنظمة الأمم المتحدة:

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 بتاريخ 29 تشرين ثاني/ نوفمبر 1947، ونص على إنهاء الانتداب البريطاني لفلسطين وتقسيمها إلى دولتين مع الحفاظ على إتحاد اقتصادي بينهما وتحويل القدس بضواحيها إلى وحدة إقليمية مستقلة ذات وضع دولي خاص.
- قرار الجمعية العامة رقم 273 بتاريخ 11 أيار/ مايو 1949، وقضى بقبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة.
- قرار الجمعية العامة رقم 303 بتاريخ 9 كانون أول/ ديسمبر 1949، ونص على إعادة تأكيد وضع القدس تحت نظام دولي دائم.
- قرار الجمعية العامة رقم 2253 بتاريخ 4 تموز/ يوليو 1967، والذي دعا إسرائيل إلى إلغاء التدابير المتخذة لتغيير وضع مدينة القدس والامتناع عنها في المستقبل.
- قرار الجمعية العامة رقم 2254 بتاريخ 14 تموز/ يوليو 1967، والذي أبدى الأسف للتدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس.
- قرار الجمعية العامة رقم 2851 بتاريخ 20 كانون أول/ ديسمبر 1971، والذي طالب إسرائيل بأن تلغي جميع الإجراءات لضم أو استيطان الأراضي المحتلة.



- قرار الجمعية العامة رقم 2949 بتاريخ 8 كانون أول/ ديسمبر 1972، وتضمّن التعبير عن القلق الشديد لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، ومناشدة الدول جميعاً ألا تعترف بالتغييرات التي قامت بها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة وأن تتجنب القيام أو المساعدة بأعمال يمكن أن تشكل اعترافاً بذلك الاحتلال.
- قرار الجمعية العامة رقم 207/35 بتاريخ 16 كانون أول/ ديسمبر 1980، وتضمّن إدانة العدوان الإسرائيلي على لبنان والشعب الفلسطيني بشدة، والتأكيد مجدداً على الرفض الشديد لقرار إسرائيل بضم القدس
- قرار مجلس الأمن رقم 250 بتاريخ 27 نيسان/ أبريل 1968، وتضمّن دعوة إسرائيل للامتناع عن إقامة العرض العسكري في القدس.
- قرار مجلس الأمن رقم 251 بتاريخ 2 أيار/ مايو 1968، وتضمّن إبداء الأسف العميق على إقامة العرض العسكري في القدس.
- قرار مجلس الأمن رقم 252 بتاريخ 21 أيار/ مايو 1968، وتضمّن دعوة إسرائيل إلى إلغاء جميع إجراءاتها لتغيير وضع القدس.
- قرار مجلس الأمن رقم 267 بتاريخ 3 تموز/ يوليو 1969، وتضمّن دعوة إسرائيل مجدداً إلى إلغاء جميع الإجراءات التي من شأنها تغيير وضع القدس .
- قرار مجلس الأمن رقم 271 بتاريخ 15 أيلول/ سبتمبر 1969، وتضمّن إدانة إسرائيل لتدنيس المسجد الأقصى، ودعوته إلى إلغاء جميع الإجراءات التي من شأنها تغيير وضع القدس.
- قرار مجلس الأمن رقم 298 بتاريخ 25 أيلول/ سبتمبر 1971، وتضمّن إبداء الأسف لعدم احترام إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بإجراءاتها لتغيير وضع القدس.
- قرار رقم 465 بتاريخ 1 آذار/ مارس 1980، وتضمّن مطالبة إسرائيل بتفكيك المستوطنات والتوقف عن التخطيط لبنائها في الأراضي العربية المحتلة؛ بما فيها القدس.
- قرار رقم 476 بتاريخ 30 حزيران/ يونيو 1980، والذي أعلن بطلان الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير طابع القدس.
- قرار مجلس الأمن 478 بتاريخ 20 آب/ أغسطس 1980، ونصّ على عدم الاعتراف بـ "قانون القدس" ودعوة الدول إلى سحب بعثاتها الدبلوماسية من المدينة.

- انتهى -

